الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

--\*--

مصالح الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية

--\*--

وحدة الإدارة الإلكترونية

**قائمة أوّليّة في المقترحات الممكن إدراجها ضمن الصيغة الأولية لخطة العمل الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة**

**\*\*\***

**محور الشفافية وحوكمة التصرف في الثروات الطبيعية**

**حق النفاذ إلى المعلومة**

1. تكوين فريق عمل تنسيقي مع المجتمع المدني حول مختلف الأنشطة المتعلقة بالنفاد إلى المعلومة،
2. ضبط مؤشرات مرتبطة بهدف التنمية المستدامة ODD 16 وإعداد تقارير متابعة في الخصوص،
3. إصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بهيئة النفاذ إلى المعلومة،
4. مأسسة وظيفة المكلف النفاذ إلى المعلومة بمختلف الهياكل العمومية وتمكين المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بالصلاحيات والامكانيات المادية (ميزانية) والبشرية للاضطلاع بمهامه كما هو محدد ضمن القانون،
5. نشر التقارير الرقابية وفقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 375 لسنة 2020 المؤرخ في 29 جوان 2020 والمتعلق بتنظيم عملية نشر تقارير هيئات الرقابة وتقارير المتابعة الصادرة عنها،

(الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وهيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية وهيئة الرقابة العامة للمالية وهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية والهيئة العامة لمراقبة المصاريف العموميّة وهيئة مراقبـي الدولة والهيئة العليا للطلب العمومي،). اعتماد دليل إجراءات يضبط عملية النشر ونشرها على المواقع الالكترونية لوزارات الإشراف.

1. استكمال إصدار النصوص التطبيقية للقانون عدد 46 لسنة 2018 المؤرخ في 1 أوت 2018 والمتعلّق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح وتحديدا مشروع الأمر الحكومي المتعلق بضبط أنموذج نشر مضمون التصريح بالمكاسب والمصالح،
2. العمل على نشر تقرير مفصل حول التمويل العمومي الموجه للجمعيات،
3. إعتماد مبادئ التعاقد المفتوح في الطلب العمومي والـشراء المستدام.

**البينات المفتوحة:**

1. تطوير نسخة جديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة،
2. جرد مجموعات البيانات العمومية ذات الأولوية والعمل على نشرها في صيغة مفتوحة حسب المرجعيات والتسميات والتصنيفات المعمول بها ومصاحبة تطوير حالات إعادة استعمال باعتماد البيانات المنشورة مع إيلاء أولوية:

* عدد من القطاعات ذات الطابع الاجتماعي (الصحة، الشؤون الاجتماعية، التربية والتعليم العالي، العدل، الداخلية) وقطاعات ذات طابع اقتصادي (الصناعة والطاقة، التنمية والاستثمار)،
* للبيانات ذات الطابع الجغرافي لتطوير استعمالات الجغرفة الرقمية في المجال.

1. اعتماد المرجعيات الوطنية لتحديد المواصفات والتسميات المشتركة للبيانات العمومية والعمل على تطويرها على غرار المرجعيات المعدة من المعهد الوطني للإحصاء والعمل على تطويرها للاستجابة الى الخصائص الفنية لفتح البيانات،

**حوكمة التصرف في الثروات الطبيعية**:

1. نشر جميع المعطيات المتعلقة بقطاع المحروقات والمناجم في بوابة موحدة وذلك بالاستناد على معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية مع التركيز على المداخيل المتأتية من الثروات الطبيعية،
2. نشر المعطيات الخاصة بالمسؤولية المجتمعية بالمنشآت العمومية في مجال الصناعات الاستخراجية (المنتفعين وقيمة المبالغ المرصودة)،
3. نشر المعطيات المتعلقة بالرخص والعقود المسندة بالطاقات المتجددة والشركات المنتفعة بها وحجم الإنتاج،
4. مواصلة مسار انضمام تونس لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.